اقتصاد

القانون رقم ٣ ومساهمته في تنمية القطاع العام الاقتصادي

فضلية لـ«الوطن»: سمح لمؤسسات وشركات القطاع العام بالتحول إلى مساهمة عمومية وقابضة

عبد الهادي شباط

العديد من التساؤلات ما زالت تدور حول أهمية القانون رقم (٣) الذي صدر نهاية الأسبوع الماضي والخاص بأحداث وحوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة، والذي تم الإيضاح بأن الهدف منه هو الإسهام في تنمية القطاع العام الاقتصادي، من خلال تنظيم إحداث الشركات المساهمة العمومية والشركات المساهمة العمومية القابضة والشركات المشتركة، التي تدخل فيها الدولة ممثلة بالخزينة العامة أو المؤسسات والشركات العامة في ملكية أو إدارة تلك الشركات، مع الأخذ في الحسبان معايير الحوكمة، وذلك ضماناً لتحقيق الكفاءة الإدارية والاقتصادية.

وفي توسع لـ«الوطن» حول الموضوع أوضح الباحث الاقتصادي الدكتور عابد فضلية في تصريح لـ«الوطن» أن الجديد في هذا القانون أنه سمح لمؤسسات وشركات القطاع العام بالتحول إلى (شركات مساهمة عمومية) أو إلى (شركات مساهمة عمومية قابضة)، وفي كلا هذين الشكلين تكون كامل ملكية هذه الشركات للدولة (أي من أملاك الدولة الخاصة) ولا شراكة فيها مع أي فريق آخر، والشكل الثالث من الشركات الذي ورد في أحكام القانون ٣ هو (الشركات المشتركة) مع آخرين.. تدخل فيها الدولة ممثلة بالخزينة أو بالمؤسسات أو الشركات العامة أو العمومية أو شركات مشتركة أخرى أو وحدات الإدارة المحلية فيها، لكنه اعتبر أنه ليس من الواضح ما المقصود بـ(وحدات الإدارة المحلية)، وليس محدد في النص القانوني ماهية الشريك أو الشركاء الآخرين فيما إذا كانوا أشخاصاً اعتباريين (من القطاع الخاص أو صناديق تقاعد لنقابات المعلمين أو المهندسين أو المحامين... الخ) ولا حتى طبيعة القطاع الذي يمكنه المشاركة (من أصحاب الخبرة والتخصص في مجال الشركة أم ممكن المشاركة مع أي كان من القطاع الخاص!! المشتركة) مع آخرين. لكن فيما يخص هل سيتم طرح الشركة المشتركة الجديدة على الاكتتاب العام بحيث يستطيع من يشاء من المواطنين الاكتتاب على الأسهم المطروحة؟ وكم هي النسبة الأدنى أو الأعلى لحصة الدولة.. ولحصة الشريك الواحد من الخاص كشريك إستراتيجي أم كشريك عادي أو كمكتتب من الأشخاص العاديين في مثل هذه الشركات؟

وبين أن جميع الإجابات عن هذه التساؤلات تكون متضمنة بالنظام الأساسي للشركة المساهمة العامة عند إحداثها بحسب قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، ولكن أحكام هذا القانون مصممة بالنسبة للشركات المساهمة التي لا تكون الدولة بأموالها الخاصة شريكاً فيها.

أما هنا في أحكام القانون الجديد رقم (٣) فستكون خزينة الدولة /أو مؤسساتها /أو شركاتها شريكاً في هذه الشركات المشتركة.. وبالتالي كان لا بد من وضع ضوابط وحدود وأحكام في القانون ٣ تجيب في نصوصها عن هذه التساؤلات.. لكي لا يترك أمر تشغيل واستثمار أموال وأملاك الدولة الخاصة للآراء ووجهات النظر الشخصية من الموظفين الحكوميين المعنيين، وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك صرحت للإعلام حول القانون أنه ينظم عمل المؤسسات العامة ويعطيها المرونة الكافية لتطوير ذاتها بما يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين سوق العمل، وأن التطور الحاصل عالمياً يستدعي إعطاء مرونة كافية للقطاع العام ليطور ذاته ويزيد من إنتاجيته بحيث تكون عجلة الإنتاجية متقدمة وتملك السلاسة الكاملة في تشريعاتها لتطوير نظمها وكوادرها البشرية، وأن القانون شمل كل معطيات تطوير القطاع العام للنهوض بالمجتمع السوري، وأن الإجراءات الأحادية القسرية التي يفرضها الغرب على الشعب السوري والحرب الظالمة على سورية دمرت الكثير من البنى التحتية والمؤسسات العامة والخاصة، وبالتالي إعادة بناء هذه المؤسسات تحتاج إلى سيولات كبيرة وطاقات بشرية وعلمية وهذا يستدعي إعادة تطوير ذاتها وتأسيس ما تم تدميره.

كما نفت الوزارة في تصريحها وجود خصخصة للشركات العامة مع التأكيد أن هذا القانون هو تحديث للمال العام والمؤسسات العامة حيث سيسهم في إعادة الشركات التي ترتئيها الحكومة وتقترحها الوزارات المختصة لتتحول إلى شركات مساهمة مشتركة أو شركات قابضة لتكون أكثر إيجابية وفاعلية ويكون لها دور في الإنتاج وتشغيل اليد العاملة وتطوير الطاقات العلمية والابتكارية.

علماً أن القانون لا يغفل تنظيم إدارة أموال الدولة الخاصة لدى الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة عن طريق ممثلي الدولة في الهيئات العامة للشركات، ويكون مجلس الإدارة في الشركة مسؤولاً أمام الهيئة العامة مع إعطائه سلطات واسعة في عمله وإخضاعه لقواعد حوكمة الشركات.

أقرت منهجية الترميز للسلع والخدمات

اللجنة العليا للتحول الرقمي تعتمد مشروع الوثائق الرقمية الحكومية

الوطن

اعتمدت اللجنة العليا للتحول الرقمي مشروع الوثائق الرقمية الحكومية وطلبت من الجهات المعنية تحقيق متطلبات الربط مع المنظومة والبدء باتخاذ التدابير اللازمة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة، ووافقت على إقرار منهجية الترميز للسلع والخدمات وذلك في سياق تنفيذ مشروع منظومة الفوترة الإلكترونية، لبناء منظومة مركزية متكاملة على المستوى الوطني تحقق الترابط بين الجهات الحكومية والفعاليات الاقتصادية، وتطوير قطاع الأعمال ومعرفة حجم الناتج المحلي وبناء الخطط على واقع أكثر دقة ومتابعة حركة تداول السلع.

واستعرضت اللجنة خلال اجتماعها أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء مراحل تنفيذ ونسب إنجاز مشاريع إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في عدد من القطاعات الحيوية والتي تسهم في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة والحد من التماس المباشر بين طالب الخدمة ومقدمها، بالإضافة إلى المراحل التي وصلت إليها عمليات الدفع الإلكتروني والخدمات التي تشملها وإجراءات تعزيزها وإيجاد الحلول للصعوبات التي تواجهها.

رئيس مجلس الوزراء أكد أهمية التحول الرقمي الذي يتطلب إجراء تقييم ومراجعة منتظمة للخطط والبرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها لضمان تبسيط الإجراءات أمام المواطنين، موضحاً أن التقدم الذي تم تحقيقه في هذا المجال يحتاج لمزيد من العمل والجهود الإضافية، مع إمكانية تعديل المشاريع المطروحة بما يساعد في سرعة إنجازها ووضعها بالخدمة، وبما يضمن التكامل بين هذه المشروعات لتحقيق الغاية المرجوة.

كما أشاد عرنوس بالجهود المميزة التي تبذلها الكوادر القائمة على هذا الملف من الكفاءات الوطنية التي تتمتع بخبرات واسعة تسمح لها بتجاوز كل الصعوبات التي تفرضها العقوبات والحصار.

من جهته استعرض وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب مشاريع الوزارة لتنفيذ البنى التحتية للتحول الرقمي والمراحل التي وصلت إليها وتشمل التوقيع الرقمي والناقل الحكومي، وبناء المركز الاحتياطي لمركز البيانات الوطني والمرحلة التي وصل إليها مركز الاستجابة للطوارئ المعلوماتية وتوريد بوابات الإنترنت وتحديث وتطوير محطة استقبال المعطيات الفضائية في هيئة الاستشعار عن بعد، بالإضافة إلى تطورات العمل على المشغل الثالث للاتصالات الخلوية.

واستعرض المجتمعون مسار تنفيذ مشروعات أتمتة السجل الصحي والسجل التجاري وإدارة التصريح الإلكتروني لنقل البضائع ومنصة المستثمرين ونظام الإدارة الضريبية المتكامل وتذكرة السفر الإلكترونية ومنظومة القابين الإلكترونية ومنظومة تتبع تنفيذ المشاريع والسجل الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإدارة عمليات المركبات التجارية.

واستعرض الاجتماع منظومة التوافق البيني للبيانات الحكومية، التي تهدف إلى التقليل من الوثائق الورقية المتبادلة بين المنظومات، وعدم تكليف المواطن عبء الحصول على الوثائق ورقياً، وتحقيق نسبة تكامل ومطابقة وتدقيق للسجلات الحكومية المرتبطة، وتم الطلب من الوزارات التي لديها سجلات حكومية رقمية وخاصة، اتخاذ الإجراءات اللازمة للربط إلى منظومة التوافق البيني وفق المعايير المعتمدة. كما ناقش الاجتماع المراحل التي وصلت إليها منظومة المشتريات الحكومية، والدليل الاسترشادي لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الجهات الحكومية.

هل تأثرت واردات سورية بتوترات البحر الأحمر؟

معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: ١١٤٨ إجازة استيراد خلال الشهر الماضي وهي ضمن الحد الطبيعي

مدير التأمين: أسعار التأمين ليس لها أثر جوهري على أسعار السلع

حماية المستهلك لـ«الوطن»: الكثير من التجار قاموا باحتكار بضائعهم

جلنار العلي

ارتفاع أسعار متواصل وشبه يومي تشهده الأسواق في معظم السلع والمنتجات من دون وجود أي مبرر حقيقي وواضح من المعنيين بالجهات المختصة، وسط تخوّف كبير من التجار والصناعيين من ارتفاع حالة التوتر في البحر الأحمر وتأثير ذلك على آلية وصول البضائع إلى سورية، ولكن قد نتمكن من معرفة الآثار الحقيقية من خلال تتبع حجم الواردات إلى سورية التي يمكن أن تشير إلى مدى توفر المواد في الأسواق، وكذلك من خلال معرفة مدى ارتفاع أجور الشحن ورسوم التأمين على البضائع الواردة عبر البحر.

معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون التجارة الخارجية شادي جوهرة كشف في تصريح لـ«الوطن» أن عدد إجازات الاستيراد خلال الشهر الأول من العام الحالي وصل إلى ١١٤٨ إجازة، وقد حازت محافظة دمشق وريفها النسبة الأكبر منها، حيث وصل عدد الإجازات فيهما إلى ٤٧٠ إجازة استيراد، أي ما يصل نسبته إلى نحو ٤٠ بالمئة.

وبيّن جوهرة أن هذه الإجازات الممنوحة توزعت على مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي التي حازت النسبة الأكبر، فيما توزعت النسب الباقية على المواد الغذائية والأدوية ومواد أخرى، لافتاً إلى أن عدد الإجازات الممنوحة خلال الشهر الأول يعد ضمن الحد الطبيعي ولا يوجد أي انخفاض بها.

وفي سياق متصل، وحول المشاكل والأحداث الأخيرة في البحر الأحمر، أشار جوهرة إلى أنها أثرت بالطبع في حركة التجارة العالمية، وهذا الأمر كان له آثار تجلت بارتفاع تكاليف الشحن، التي تقدر وتتابع من خلال بيانات التكلفة المقدمة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

من جانبه، كشف مدير هيئة الإشراف على التأمين الدكتور رافد محمد في تصريح لـ«الوطن» عن وجود ازدياد بالقيم التأمينية على البضائع بسبب ازدياد تكاليف الشحن، نتيجة الأحداث الأخيرة في البحر الأحمر، علماً أن القيمة التأمينية ارتفعت بشكل طفيف لأنها تتضمن أجور الشحن مضافاً إليها ثمن البضائع، وبالتالي يكون انعكاسها على بدل التأمين بسيطاً جداً لأن أسعار التأمين البحري منخفضة بالأساس وليس لها أثر جوهري على التكلفة الإجمالية، وبالتالي لن يكون هناك تأثير على أسعار السلع المستوردة.

نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق ماهر الأزعط، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن توريد البضائع عبر البحر الأحمر لم يتوقف بالمجمل وما زال مستمراً، إلا أن التوترات الحاصلة أدت إلى ارتفاع طفيف لا يذكر في أجور الشحن، ولكن ارتفاع الأسعار يعود إلى ارتفاع أسعار المحروقات وأجور الشحن الداخلي إضافة إلى ارتفاع الضرائب.

ورأى أن كل الأسباب آنفة الذكر لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الكبير الذي نشهده الأسواق بشكل يومي، معيداً ما يحدث إلى أن الكثير من التجار قاموا باحتكار بضائعهم على خلفية الأحداث بالبحر الأحمر، اعتقاداً منهم أن الأسعار سترتفع، وهذا ما أثر في حركة العرض والطلب، مشيراً إلى أن الشح في البضائع سببه الاحتكار فقط وليس القلة بإجازات الاستيراد، حيث تبيّن من خلال الاطلاع على الإجازات الممنوحة وجود مواد وسلع تكفي الأسواق.

هل تنخفض أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء؟

بعد توقف لمدة عام.. مؤسسة الأعلاف تفتتح دورة علفية لمربي الدواجن

شباط لـ«الوطن»: لدينا مخازين جيدة وننفذ عقود الذرة الصفراء والكسبة

رامز محفوظ

أعلنت المؤسسة العامة للأعلاف عن افتتاح دورة علفية جديدة لمربي الدواجن في كل فروعها في المحافظات اعتباراً من أمس الإثنين ولغاية نهاية الشهر القادم بمقنن علفي مقدراه ٥٠٠ غ من الذرة الصفراء و٢٠٠ غ كسبة صويا و٢٠٠ غ نخالة للطير الواحد بحيث تعطى كتلة واحدة وذلك لجميع أنواع التربية «فروج وبياض وجدات وأمات»، ويعطى المقنن للمداجن المرخصة أصولاً والمستثمرة بموجب وثيقة استثمار وتربية وفق القرار ١٠٩/ ت وحسب التربية الفعلية الحالية بغض النظر عن نوع التربية في الرخصة الممنوحة.

كما أعلنت المؤسسة عن افتتاح دورة علفية جديدة لمربي الأسماك في كل فروعها في المحافظات اعتباراً من أمس الإثنين ولغاية نهاية الشهر القادم بمقنن علفي مقدراه ٢٠ كغ ذرة و١٠كغ كسبة صويا و٥٠ كغ نخالة للدونم لكافة أنواع التربية بحيث يتم تسليم المقننات العلفية للمزارع المرخصة وقيد الترخيص وفق جداول اسمية صادرة عن الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية، كما يمنح المقنن نفسه لمربي الأسماك أو المزارع السمكية الذين يرتبطون بعقود مع القطاع العام.

مدير عام المؤسسة عبد الكريم شباط بين أنه بهذه المقننات ستكون المؤسسة فتحت دورات علفية لكافة أنواع الثروة الحيوانية ودورات علفية لمربي الدواجن لمدة عام تقريباً عادت أمس وافتتحت دورة علفية جديدة لتوزيع المقننات العلفية، مشيراً إلى أنه بعد افتتاح دورات جديدة لمربي الدواجن ومربي الأسماك تكون المؤسسة قد افتتحت دورات علفية لكل أنواع الثروة الحيوانية من دون استثناء، مضيفاً بأن لدى المؤسسة مخازين جيدة من كافة المقننات العلفية بما فيها الذرة الصفراء وكسبة الصويا لذلك قمنا بافتتاح دورات علفية.

ولفت إلى أن المؤسسة كجهة رسمية لا توزع المادة العلفية إلا إذا كانت بمواصفات قياسية نظامية، مبيناً أنه قد يكون للمادة العلفية نفسها أسعار في السوق أقل من أسعار المؤسسة لكن تكون بمواصفات أقل من المبيعة من المؤسسة.

وأشار إلى أن المؤسسة حددت سعر مبيع كيلو الذرة الصفراء المستوردة لمربي الدواجن بـ٥٢٠٠ ليرة والذرة الصفراء المحلية بـ٤٦٠٠ ليرة كما حددت سعر مبيع كيلو كسبة الصويا المستوردة نسبة البروتين فيها ٤٥ بـ١١٦٠٠ ليرة وحددت سعر مبيع كيلو النخالة ١٧٥٠ ليرة، موضحاً بأن نسبة أرباح المؤسسة قليلة جداً والدليل على ذلك أنها اشترت الذرة المستوردة على سبيل المثال بسعر ٤٨٠٠ ليرة يضاف إليها تكاليف شحن وتخزين وغيرها بحدود ٣٧٥ ليرة للكيلو وبالتالي أصبحت تكلفة الكيلو بحدود ٥١٧٥ ليرة أي إن المؤسسة تربح في الكيلو الواحد فقط ٢٥ ليرة عند مبيعها للمربي بسعر ٥٢٠٠ ليرة.

وأشار شباط إلى أن المؤسسة أبرمت عقوداً مع القطاع الخاص لاستيراد ٥٠ ألف طن من الذرة الصفراء نفذ منها وتم استلام بحدود ٣٥ ألف لغاية تاريخه إضافة لذلك فقد استلمت المؤسسة نحو ١٠ آلاف طن من الذرة الصفراء المحلية، كما أبرمت المؤسسة عقوداً لاستيراد ٢٦ ألف طن من كسبة الصويا نفذ منها وتم استلام بحدود ١٧ ألف طن لغاية تاريخه، مؤكداً بأن تنفيذ كامل العقود واستلام كامل الكميات من المؤسسة سيكون خلال الشهر القادم.